



سلسلة تحقيق التراث (٢٥)

كتاب السائح

لأبي حفص الفلاس
عمرو بن علي بن بحر السقاء البصري
(ت ٢٤٩ هـ)

رواية
أبي عبد الله محمد بن عبد السلام الحشفي القرطبي
(٢٨٦ هـ)

دراسة وتحقيق
محمد الطبراني



کتاب التَّارِخِ

٢٠٠٠
 (ح) مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٤٠هـ
 فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية

البصري، لأبي حفص الفلاس عمرو بن علي بن بحر السقاء
كتاب التاريخ. / لأبي حفص الفلاس عمرو بن علي بن بحر السقاء
البصري؛ محمد الطبراني - ط ٢ - الرياض، ١٤٤١ هـ
٨٠٨ ص، ١٧ × ٢٤ سم

١. الحديث - تراجم الرواة ٢. الاسلام - تراجم.
أ. الطبراني، محمد (محقق) ب. العنوان ج. السلسلة
ديوبى: ٦٦، ٢٣٤

الإيداع: ٤٠٢٢ / ١٤٤١ هـ

دمك: ٤-٣٨-٨٢٦٨-٦٠٣-٩٧٨



الطبعة الثانية

١٤٤١هـ = ٢٠٢٠م

الموزع خارج المملكة العربية السعودية:

أزوقتم للدراسات والنشر

رقم الهاتف: ٦٥١٦٣٥٦٤ (٠٠٩٦٢)

رقم الجوال: ٧٧٧ ٩٢٥ ٤٦٧ (٠٠٩٦٢)

ص.ب: ١٩١٦٣ عمان ١١١٩٦ الأردن

البريد الإلكتروني : info@arwiqa.net

الموقع الإلكتروني : www.arwiqa.net



هاتف: ۱۱۴۶۵۲۲۵۵ (۰۰۹۶۶)

فاکس: ۱۱۴۶۵۹۹۹۳ (۰۰۹۶۶)

ص.ب: ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣

المملكة العربية السعودية

الموقع الإلكتروني: www.kferis.com

المريد الإلكتروني: kferis@kferis.com

جميع الحقوق محفوظة. لا يُسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو رفعه على شبكة الإنترنت دون إذن خطي سابق من المركز. حقوق الملكية الفكرية هي حقوق خاصة شرعاً وقانوناً، وطبقاً لقرار تجمع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة فإن حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مضمونة شرعاً، وأصحابها حق التصرف فيها، فلا يجوز الاعتداء عليها.

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced or transmitted in any form or by any means without written permission from the center.



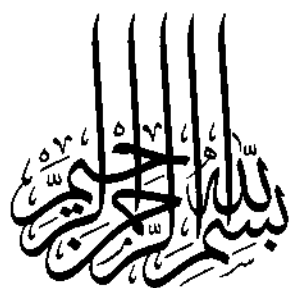
سلسلة تحقيق التراث (٢٥)

كتابُ السَّاحِجِ

لأبي حفص الفلاس
عمرو بن علي بن بحر السقاء البصري
(ت ٢٤٩هـ)

رواية
إبي عبد الله محمد بن عبد السلام الخشني القرطبي
(ت ٢٨٦هـ)

دراسة وتحقيق
محمد الطبراني



شُرُفَات

الحَمْدُ لله كِفَاءَ نِعَمِهِ وتَرَادُفِ آلائِهِ، له المَنْ في كُلِّ ما هدى إِلَيْهِ مِنْ خَيْرٍ وَفَضْلٍ، وله العُنْبَى حَتَّى يَرْضَى، أَكِلُ إِلَيْهِ الْوَفَاءَ بِحَمْدِهِ؛ إِذْ لَا مُنْتَهَى لِقَدْرِهِ، وَلَا قُدْرَةَ لِي عَلَى الْقِيَامِ بِحَقِّهِ، وَأَسْأَلُهُ أَنْ يَهْدِيَنَا إِلَى مَوَارِدِ الْخَيْرِ، وَأَنْ يُسَجِّلَ عَلَيْنَا شَأْيِبَ الرَّحْمَةِ، وَأَنْ يَحُولَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ مَطَارِحِ أَفْئِدَتِنَا وَلَجَاجَاتِ عُقُولِنَا، وَأَنْ يَجْعَلَ مَا نُكَابِدُهُ مِنَ النَّاسِ صَرْفًا لِلنَّاسِ، وَإِذْهَابًا لَوْ سَوَّاسِ شَيَاطِينِهِمْ، وَيُسْرًا فِي عَاقِبَةِ الْأَمْرِ.

ويُغَدِّ: فَإِلَيْكَ آيَتُهَا النَّاطِرُ - نَضَرَ اللهُ وَجْهَكَ - تَقْدِمَةُ الْكِتَابِ، مُنْسَبَكَةً فِي إِطْلالاتٍ خَمْسٍ:

إِطْلالةٌ أُولَى: عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسُ، مِنْ رِوَادِ الْمَدْرَسَةِ النَّقْدِيَّةِ الْبُصْرِيَّةِ، وَغَرَسُ الشَّيْخَيْنِ^(١).

مَنْ نَسَبَ عَرَبِيٌّ صَرِيحٌ فِي قَوْلٍ، أَوْ مِنْ أَتْبَاءِ الْمَوَالِي عَلَى قَوْلٍ آخَرَ، وَوُلِدَ عَمْرُو الْبَاهِلِيُّ فِي مَدِينَةِ الْبُصْرَةِ، وَهِيَ يَوْمَئِذٍ إِحْدَى حَوَاضِرِ الدُّنْيَا، بِمَا ائْتَلَفَ فِيهَا مَنْ شَمَلَ كِبَارَ نَقْدَةِ الْحَدِيثِ، مِمَّا لَا يَكَادُ يَتَّفِقُ إِلَّا عَلَى غَفْلَةٍ مِنَ الدَّهْرِ، وَانْضَمَّ لَهُ شَرَفُ الْأَوَانِ إِلَى شَرَفِ الْمَكَانِ، فَكَانَ شَاهِدًا عَلَى عُلوِّ دَالَةِ الْحَدِيثِ وَنَفُوذِ دَوْلَتِهِ؛ فَقَدْ وَلَدَ بُعَيْدَ السَّتِّينَ وَمِئَةً، حَيْثُ لَمْ يَزَلْ بِالْبُصْرَةِ شَأْنَ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ «وَافِرًا إِلَى

(١) الْقَضْدُ إِلَى يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَسَيَّاتِي لَنَا فِي عَمَلِ تَالٍ - إِنْ شَاءَ اللهُ - تَسْوِغُ هَذَا الْإِطْلَاقِ.

رأس المئة الثالثة^(١)، ليتناقص بعد ذلك جدًّا ويتلاشى^(٢).

وقد ألفته أثناء البصرة ومساجدها وأرباضها، صبيًّا يسعى إلى مجالس الحديث وحلق العلم، مُزاحماً أكابر طلبته وشيوخه - يرفده في ذلك نماؤه إلى بيت عَرَاف الحديث وأهله من قديم - فَرَضَ أَفَاقِيَقَ عِلْمِ الإِسْنَادِ مِنْ أُمِّهِ، وَقَدْ كَانَ أَبُوهُ «بَخْر» مُحَدَّثًا مَشْهُورًا، عَرَفَتْ بِهِ مَعَاجِمَ الرِّجَالِ، عَلَى ضَعْفٍ فِيهِ مِنْ جَهَةِ الضَّبْطِ، فَنُسِبَ صَاحِبُنَا إِلَيْهِ، وَلَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ لِيَجِدُوا غَضَاضَةً بِسَبَبِ مَا مَرَّ، فِي أَنْ يَدَعُوا هَذَا الْحَدِيثَ، مَعَ مَا مَالَ إِلَيْهِ مِنْ طَلَبِ الْحَدِيثِ، وَالتَّنْقِيرِ عَنْ شُيُوخِهِ، عَلَى فِتَاءٍ مِنْ سَنَةِ، وَطَرَاوَةٍ فِي عُودِهِ، وَقَدْ عَرَفَ الصَّبِيَّ مَغَبَّةَ ذَلِكَ، ثُمَّ نُبِّهَ إِلَيْهِ أَوْ تَبَّهَ إِلَيْهِ هُوَ - إِذْ كَانَ مُمَيَّزًا كَمَا يُلْزَمُ لِلأَخْذِ - يَوْمَ حَضَرَ مَجْلِسَ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ، وَهُوَ صَبِيٌّ وَضِيءٌ، ثُمَّ حَكَى بَعْدَ - عَلَى تَفْصِيلٍ يَطُولُ إِيْرَادُهُ -: «فَفَرَزْتُ فَلَمْ أَعُدْ»^(٣).

وحضوره مجلس حماد وهو في غَيْسَانِ الصَّبَا مَوْمِيٌّ إِلَى الْحَاسَةِ النَّقْدِيَّةِ الْمُبَكَّرَةِ الَّتِي اسْتَضْحِيهَا فَصَحْبَتُهُ، وَأَفْضَتْ بِهِ إِلَى أَنْ يَصِيرَ وَاحِدًا مِنْ صِيَارِفَةِ الْحَدِيثِ فِي الْقُرْنِ الثَّالِثِ.

ثُمَّ شَبَّ الْفَتَى وَتَضَلَّعَ مِنَ الْعِلْمِ وَعَلَا صِيَّتُهُ، وَصَارَ مَأْرُزًا لِلأَخْذِ يَوْمَ دَخَلَ الصَّاحِبَانِ: أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْرَةَ بْنِ نَجِيحٍ الْبَرْبَرِيُّ الْفَاسِيُّ الْقُرْطُبِيُّ (ت ٢٨٦ هـ)، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ ثَعْلَبَةَ الْخَشْنِي (ت ٢٨٦ هـ) الْبُصْرَةَ قَبْلَ الْأَرْبَعِينَ وَمِثْنَيْنِ، «فَأَلْفَيَاهَا أَكْمَلَ مَا كَانَتْ أَهْلًا وَرَجَالًا»^(٤)؛ فَسَمِعَا كِتَابَ التَّارِيخِ مِنْ أَبِي حَفْصٍ صَاحِبِهِ، وَاسْتَجْلَبَ كُلُّهُمَا نَسْخَةً عَنْهُ، وَرَوَاهَا الثَّانِي قَاسِمَ بْنَ أَصْبَغٍ

(١) الأمصار ذوات الآثار: ٤٦.

(٢) الأمصار ذوات الآثار: ٤٦.

(٣) ن القصّة في تاريخ مدينة السلام: (١٤/١١٧).

(٤) أخبار الفقهاء والمحدثين، لمحمد بن حارث الخشني: ٩٦.

القرطبي (ت ٣٤٠ هـ)، وعنه سمعها الأشعث بن عبد الوارث القرطبي، واتخذ عنها هذا فرعاً تناسلت عنه نسخ، وقعت إلينا إحداها من مغربية السند والنسخ والقرار، وها هي اليوم تزجج عارة إلى المشرق، مُحَقَّقةً مَذَلَّةَ العقابيل؛ ليدل أن العلم متسع الأفق، وأنه رحم بين أهله، وأن المملكة المغربية وسيط أمين في استرداد كثير من الأصول المشرقية الضائعة.

ولم يخلُ الكتابُ عنه - عدا إسناده - من شجنة تذكر بالأندلس؛ فقد سَمَى الفلاسُ عِيَّاضَ بن عقبة الفهري فيمن روى عن ابن عباس مِمَّنْ سَكَنَ المدينة، وهذا ذَكَرَهُ عبد الملك بن حبيب فيمن دَخَلَ الأندلس من التَّابِعِينَ^(١).

إطلالة ثانية: تاريخ أبي حفص ومكانه.

حقيق ببيت أبي تمام السائر:

أَبْقَى عَلَى جَوْلَةِ الْأَيَّامِ مَنْ كَنَفَنِي رَضْوَى وَأَسِيرَ فِي الْأَفَاقِ مِنْ مَثَلِ^(٢)

أن يُضَرَفَ إلى كتابنا هذا، أحد المخطوطات النادرة، فإنه غالب الأيَّام - وكانت به ضنينة - فغلبها، واستأثر به النسيان دهرًا فبذه وشبَّ عن طوقه، وأخرجته يد الأقدار الحانية من حَبْنِهِ مُنْقَادًا إلى حيثُ شاء الله له، ولا جَرَم؛ فإنه لعالم روث له الجماعة، واقتعد الصِّدْرَ من مجلس شيوخ البخاري، وكتابته من آثار المدرسة البُصْرِيَّةِ التَّقْدِيَّةِ، التي آتَتْ أَكْلَهَا عَلَى عَيْنِ مَنْ شَيْخِيهَا الْأَكْبَرَيْنِ: يَحْيَى بن سعيد القُطَّان، وعبد الرَّحْمَنِ بن مهدي، وقد أَفْضَى عِلْمُهُمَا إِلَيْهِ، وتَرَفَّعَ ما عندهما، وورثهما بحق، حتَّى قال عَبَّاسُ بن عبد العظيم العُنبَرِي البُصْرِي (ت ٢٤٦ هـ): «لَوْ

(١) التكملة لكتاب الضلة: (٤ / ٣٤؛ رت: ٩٧).

(٢) ديوانه: (٢ / ٤٥)؛ من قصيدة مطلعها:

مَالِي بِعَادِيَةِ الْأَيَّامِ مِنْ قَبْلِ لَمْ يَثْنِ كَيْدَ التَّوَى كَيْدِي وَلَا حِيلِي

رَوَى عَنْهُ عَنْ ابْنِ مَهْدِي ثَلَاثِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ لَكَانَ مُصَدِّقًا^(١).

وَالْكِتَابُ بَعْدَ هَذَا أَضَلُّ بِنَفْسِهِ فِي طُرُقِ رَوَايَاتِ فَادَّةٍ، وَتُكَادُ اسْتَدَتْ عَلَيْهَا أَعْلَامُ الصِّيَارِفَةِ وَحَامِلُ لَوَائِهِمُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ، فَرَشَّحَ مِنْ رَوْحِ الْكِتَابِ وَحَوْكِهِ فِي تَارِيخِهِ الْأَوْسَطِ مَا لَيْسَ يَخْفَى عَلَى الثَّقَّةِ الْعَالِمِينَ بِالْفَنِّ، إِذَا هُمْ اعْتَبَرُوا وَأَنْعَمُوا نَظْرًا.

وَعِلَاوَةً عَلَى مَا مَرَّ، فَهُوَ مِمَّا وَهَى خَيْطُ التَّعَلُّقِ بِوُجُودِهِ مِنْذُ قُرُونٍ، وَحِينَ يَخْطُرُ بِالْبَالِ عِدَّةُ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ تَعَاقَبُوا عَلَى أَسْفَارِ الْعِلْمِ الْمُنْسِيَةِ فِي رُفُوفِ الْخَزَائِنِ، وَمَا بَلَغَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ تَرَقُّ فِي أَطْوَارِ الْعِلْمِ، وَمَا رُزِقَهُ مِنْ طَيْرَانِ الذِّكْرِ، ثُمَّ يَرَى أَنَّ عَيُونَهُمُ الْبَاصِرَةَ الْمَتَفَرِّسَةَ ذَهَلَتْ أَنْ تَلْمَحَ هَذَا السَّفَرِ الْفَارِدَ الْمُنْفَسَ؛ لَا يَمْلِكُ غَيْرَ أَنْ يُرَدَّدَ:

يَقُولُ مَنْ تَقَرَّعُ أَسْمَاعُهُ كَمْ تَرَكَ الْأَوَّلَ لِلْآخِرِ^(٢)

فَإِنَّ نَفَاسَةَ الْكِتَابِ لَا تُحْتَقَرُ، وَدَعَاوَى صَرْفِ النَّظَرِ إِلَيْهِ مُتَضَامَّةً، وَلِحُكْمَةٍ مَا صُرِفَتْ عَنْهُ الْعَيُونُ، وَلَمْ يُقَيِّضْ لَهُ إِلَّا السَّاعَةَ مِنْ يَفُضُّ عَنْهُ أَغْلَاقَ الْخُثَمِ، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، وَالشُّكْرُ لَهُ بِكَرَّةٍ وَأَصِيلًا.

وَلَكِنَّ النُّسخَةَ الَّتِي تَأَدَّتْ إِلَيْنَا سَقِيمَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَمَا لَمْ يَفْسِدْهُ النَّاسِخُ بِجَهْلِهِ، أَنْعَمَ فَأَغْضَلَهُ بِخَطِّهِ، فَتَرَدَّى مِنْ خَالِقِ إِلَى مَهَاوٍ بِلا قَعَرٍ، فَكَانَ أَنْ شُحِنَتْ النُّسخَةُ بِأَفَانِينَ مِنْ أَغْلَاطٍ وَتَصْحِيفَاتٍ، لَوْلَا مَكَانُ الْكِتَابِ مِنَ النَّفَاسَةِ، لَضَرَبْنَا صَفْحًا عَنْ مُعَانَاتِهَا، بَيْنَ أَنْزَلْنَا عُظْمَهَا مِنْ صِيَاصِيهَا، إِلَّا قَلَّةً اسْتَعَصَمَتْ فَلَمْ تَأْتِنَا طَائِعَةً، وَهِيَ بَعْدُ شَرِّ ذِمَّةٍ لَا يُعْبَأُ بِهَا، وَالْمُنْتَرِي مِنْ غَيْرِ عُصْبَةٍ غَيْرِ ذِي خَطَرٍ!

(١) إكمال مغلطاي: (١٠/ ٢٣٣؛ رت: ٤١٤٥).

(٢) ديوانه بشرح التبريزي (١/ ٣١٥)؛ من قصيدة مطلعها:

قُلْ لِلْأَمِيرِ الْأَرْيَحِيِّ الَّذِي كَفَّاهُ لِلْبَادِي وَلِلْحَاضِرِ

ولعل قائلًا أن يقول: رفعت عقيرتك بتنقُص النسخة فألحقت، وحرّيت بك خلافة. وما علِمَ هذا القائل أني ما فصلتُ عن هذا الكتاب إلا وقد اشتَفَ مِن مُتَيّتي، ولم يُبلِغني قط رِيقِي، وأن ما استنفدته فيه من الجهد كافِلٌ بتصنيف كتاب ضخم؛ لشدة ما ذهب عنه من الصواب، واعتاله من الخطأ، واعتراه من الوهم، ولولا سُموقي مكان أبي حفص في نقدة الحديث، والغيرة له، لو سِغني القول: «خامري أم عامر»... ولكني وقد نَشِبت، مُؤمِّلُ الخلاص، مستمسِكُ بعَصَمِ الإخلاص، ومن الله الحول والعون.

إطلالةُ الثالثة: نحو من عملي في الكتاب (المحقّق وصيفُ المؤلف، فلا ينبغي له مزاحمته).

لم يكن يُزِصيني وأنا أضفحُ عديدًا من عُيون كُتُبِ التراث، إلا أن أجد المحقّق قد أطال حبلَ الكلام في مواردِ الإبهام، وساجل المؤلف فيما تلجّج في صدره لقُصور في العبارة، أو غَبَشٍ في الرّؤية، أو تردّد أوجبهِ الإيغال في استجماع ذيولِ النظر الواحد وأخذَه من لَبَّتِه، على عادة مُشايِعي الجاحظ في التّأني للمعنى الواحد من مناح شتّى، وبسطه في درج المراتب على تباين أقدار الناس في الفهم... ثم لا تَقَرُّ عيني إلّا بأن أجدّه قد تتبّع الشاهد في مظنّته، والمعنى في مؤرّده، والعلم في طبقته، والتّقل في أضله، مُحاذيًا كلام المؤلف بما يشفي الغلّة، ويُذهب الحفيظة.

وأتى عليّ حين من الدهر وأنا أغالي في هذا الاختيار، وأجد الناكِب عنه فازًا من الرّخف، وأخذًا بما دون الأولى، ومُجترنًا باليسير حين بمُسْطاعه أن يُكاثر، وعقًا وفي وسعه أن يتغلّب، ولعمري لقد كنتُ غرّاء فادحةً ليس تشفع فيها طراوة عُودٍ ولا شِرةُ شباب، كيف وقد وليا وأنا أطرقُ باب الأشد!

ولم أكن لأحيد عن هذا التّطر، لولا أنني رجعتُ كايا حَسيرًا غير مرّة وأنا أطلب ضالّتي في كثير من الكتب المحقّقة على النحو الأول الذي ذكرت، فكانت على

كثرة ما تُلفي فيها من حَوَاشٍ مُكْتَظَّة، وعلى شدة الضَّنا اللائح في تتُّبع تفاصيلها...
تخذلني أخوج ما أكون إليها، حين أجد قلقاً في السياق، أو اغوجاجاً في العبارة،
أو انقطاعاً في حبل الكلام، فأهرعُ إلى تعليق المحقق - لينتشلني من وهدة الفهم
السقيم إن زاغ بي النظر، أو ليُفيدني زيادة بيان بها يتسق المعنى وتستقيم العبارة،
أو ليذلني على اصطلاح يُنفرد به الوضع، ودونه يتيه القارئ في مهمه قفر - حتى
إذا جئته لم أجده شيئاً، فيكون ما أنفقه المحقق من نصِّب في تحشية الكتاب وزراً
زائداً؛ إذ هو لم يُوفِّ بحكم الأجزاء، وهو إخراج النصِّ سليماً صالحاً للتداول،
مُدَّلاً عارياً عن عقابيل التصحيف، وسَوَّات السَّقَط والتَّحْرِيف.

لكلِّ ما مرَّ، عدلتُ عن شغل القارئ بما لا حاجة إليه، ولم أقصد إلى استيفاء
التوثيق من كتب الرجال ولا أستطيعه؛ إذ لا يبلغه الوُسع، وكلُّ ما أحلتُ عليه
فلغرضٍ أساسٍ؛ هو تمكينُ القارئ من الاستئناس ببعض المصادرِ للتحرِّي أو
التأكد، على أننا طويلاً ذكرَ أسماءِ كتبٍ كثيرة بالحاشية، عُذنا إليها باطِّرادٍ لمزيد
تثبت، خشية أن تزلَّ طبعاُت الأصول التي نَفزع إليها - وكلُّ ذلك وقع - فتركبُ خطأً
على خطأ، ولو شئنا أن نثبت كلَّ هذه الحواشي الافتراضية المطوية التي لا يعلمها
القارئ، لتأخر انجيابُ صُبح هذا الكتاب أولاً، ولأخللنا بالقصد ثانياً؛ فإنَّ القصدَ
التَّصحيح لا التَّكثُر، و«المتشَبَّع بما لم يُغطَّ كلابس ثوبي زور».

وأما ما سكتنا عنه فلم نُحل فيه على مضدر، فلا يعدو حالين: أن يكون مما
غاله التصحيف، فلم نقف على وجه تخليصه، أو أن يكون صحيحاً مُبرراً من التَّغيير،
لكن أعوزنا موردُ نَعارضه به، والذي أوجب هذا البيان: أننا توهمنا التَّصحيف في
بعض المواطن غير ما مرَّ، لكن أفضى التَّثبت والتفتيشُ بعدُ إلى الاستئناسك بما
في الأصل؛ لوجود شاهدٍ أو شواهد تزكيه، فيكون حينها روايةً انفرد المؤلف بها،

أَوْ فَائِدَةً مِنْ زَوَائِدِ الْكِتَابِ، وَتَبْقَى عَلَى حَالِهَا حَتَّى يَكْشِفَ الدَّهْرُ عَنْ نَسْخَةِ مِنَ الْكِتَابِ جَلِيلَةٍ، أَوْ تَظْهَرِ مَوَارِدُ نَقْلِ جَدِيدَةٍ فِي بَطُونِ كِتَابٍ نُشِرَتْ بَعْدَ عَمَلِنَا هَذَا.

وَاخْتَجَنَ الْكِتَابُ غَيْرَ يَسِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ، بَعْضُهَا مَقْصُودٌ لِإِسْنَادِهِ، وَبَعْضُهَا مَقْصُودٌ لِمَتْنِهِ، وَبَعْضُهُ لِهَمَا مَعًا، وَكَانَ تَخْرِيجُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ بِإِطْلَاقِ رِسْمًا عَلَى الْمَاءِ وَضَرْبًا لِمَتْنٍ، فَاخْتَرْنَا أَنْ نَخْرِجَ مُتَابَعَاتِ الْأَحَادِيثِ دُونَ شَوَاهِدِهَا إِلَّا حِينَ تُعَوِّزُنَا الْأَوَّلَى، وَالْقَصْدُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ التَّخْرِيجُ خَادِمًا لِلنَّصِّ، سَائِرًا فِي رِكَابِهِ، كَاشِفًا لِمَعْضَلَاتِهِ، مِنْ غَيْرِ إِزْهَاقٍ لِلْقَارِئِ بِنَقْلِ مَوَادِّ كَثِيرٍ مِمَّا تَوَارَدَ عَلَى نَقْلِهِ مِنْ كِتَابِ التَّخْرِيجِ، الْجَمَاءُ الْغَفِيرِ.

وَلَوْ عَلِمْتُ حِينَ اقْتَدْتُ إِلَى الْكِتَابِ أَنِّي أُحِلُّ بِإِخْرَاجِ نَصِّهِ، لَكَانَ لِي فِي الْكَفِّ غُنْيَةٌ وَسَرٌّ، وَلَكِنِّي اجْتَرَأْتُ وَقَدْ وَفَّرَ فِي ذَهْنِي أَنِّي بَالِغٌ فِي ذَلِكَ مَبْلَغَ الْإِجْرَاءِ، أَمَّا الْقَبُولُ فَلَا قِبَلَ لِي بِهِ، وَلَا يَدَ لِي فِيهِ، وَإِنِّي سَائِلُهُ مِنَ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ. وَأَمَّا مَا فَوْقَ تَضْحِيحِ النَّصِّ، فَمَا مِنْ دَعْوَى تَمَتْ إِلَيَّ أَوْ أَمْتُ إِلَيْهَا، وَلَا يُلْزَمُنِي أَحَدٌ بِمَا لَا يُلْزَمُ؛ فَإِنَّهُ لَوْ اشْتَرَطَ كِمَالُ الْعِلْمِ بِالْفَنِّ فِي كُلِّ مُحَقِّقٍ، لَصَاعَتْ مِنَ الْعِلْمِ أَشْفَارُ، وَلَصَفِرَتْ أَوْطَائِدُهُ مِنْ خَيْرٍ كَثِيرٍ.

إِطْلَالَةٌ رَابِعَةٌ: مُؤَدَّةٌ حَقٌّ.

مِنْ بَرَكَةِ الْعِلْمِ أَنَّ اشْتِغَالَنا بِكُتُبِ شَيْوَخِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ قَدْ أَفْضَى بِنَا إِلَى كَشْفِ اللَّثَامِ عَنْ كِتَابٍ آخَرَ مِنْ بَابَةِ تَأْلِيفِ الْفَلَّاسِ، هُوَ كِتَابُ الطَّبَقَاتِ، لِأَبِي أَحْمَدَ حُمَيْدِ ابْنِ مُحَمَّدٍ النَّسَائِيِّ، شُهِرَ بِابْنِ زَنْجَوِيهِ (ت ٢٥١ هـ)، وَقَدْ عَثَرْنَا عَلَيْهِ مِنْذُ سِنَوَاتٍ فِي نَسْخَةٍ نَفِيسَةٍ عَتِيقَةٍ، وَهِيَ أَتَانَاهُ لِلنَّشْرِ، وَلَمْ يُعْرِفْ - بِحَمْدِ اللَّهِ - إِلَّا مَعْنَاهُ، وَهُوَ عَمَلٌ نَسْتَشْرِفُ بِهِ إِلَى شِقْصِ مَنْ أَجْرَ، وَفَكَاكَ مِنْ وَزَرٍ، وَسَيَكُونُ رَدِيفًا لِهَذَا الْكِتَابِ فِي الْقَابِلِ الْقَرِيبِ إِنْ أَذِنَ الْمَوْلَى.

إطلالة أخيرة: نفثة مضدور.

وإني - على ما ذكرت - لأسجل بيد رعيته مترددة أن سبيل العلم موحش، والأنيس به عتقاء مغرب، وقطاع الطرق كثير، وطالبه مغبر في وجهه، مدفوع في صدره، يستعدي عليه ما يوجب المحبة له^(١)، فإلى الله شكوى البرحاء، ولولا رجال في صقعنا وغيره - قبضهم الله - أفرخ بهم روعي وسكن بلبال نفسي، لأعتني معاناة ما أنا بسبيله، فلهم شكرهم ما حيت، ودعائي على ضعف عثائه فيما أحسب؛ فمنهم الألمعي العالم المؤرخ الأديب أحمد التوفيق، والعلامة الأثاري العملاق إبراهيم شتوح، والمحقق الخريت عالم المخطوطات أحمد شوقي بنين، والعالم الوجه المناضل محمد الحبيب مخيي، ووالدي الحاج الفقيه محمد بن محمد الطبراني أمد الله في أنفاسه.

وأما شيخ المكتبيين، العالم الشريف، والأستاذ الدكتور يحيى محمود بن جنيد الهاشمي، فقد أناط الله به الترفيع بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، وزاده شأواً إلى شأواً؛ إذ كان أمينه العام، ودرّة عقده المنظوم، فلا بدع أن كان - حفظه الله - حفيّاً بالكتاب، فخلع عليه من عنايته والترفق بصاحبه، ما يشهد له بحفظ رسوم العلم، والتحلي بحلية الحلم.

إلى هنا ينتهي الحادي عن الشدو، ويأزف أوان الكف، ومن الله التوفيق، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وصلّ اللهم وسلّم على سيّدنا محمد وآله وصحبه.

وكتبه:

د. محمد الطبراني لقياً، الحسيني الضفلي نسباً

أستاذ علوم القرآن والتفسير

كلية اللغة العربية بمراكش، جامعة القاضي عياض، المغرب

(١) مستنزع من قول أبي الطيّب:

أعادي على ما يوجب الحب للفتى وأهدأ والأفكار في تجول